

## السباق مع الوقت :

### الإسراع في رفع التقارير عن الأموال العامة العراقية

بعد أشهر من المشاحنات الدبلوماسية والناخيس، بدأ أخيراً المجلس الدولي للمشورة والمراقبة عمله<sup>1</sup>. إلا أنه في ظل تفويضه الحالي بقي للمجلس أقل من ثلاثة أشهر لرفع التقارير عن 7.3 بليون دولار أنفقتها سلطة التحالف المؤقتة بقيادة أمريكا من أموال صندوق تنمية العراق. وإن لم ينسحب للمجلس العمل إلى ما بعد 30 حزيران/يونيو سيكون من المستحيل أن يتمكن من تقديم محاسبة دقيقة وعامة عن كل هذه المبالغ. عدم مراقبة المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لسلطة التحالف المؤقتة والناخيس فيها مثير للقلق لا سيما على ضوء تقارير حديثة رفعتها المشرفون للبناغون والوكالة الأمريكية للشمية الدولية (USAID) ومكتب المحاسبة العام تشير إلى انتهاكات واسعة لإجراءات التعاقد على منح الأموال العراقية والأمريكية المخصصة لإعادة إعمار العراق<sup>2</sup>.

والواقع أن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة هو الآخر هو الحاجة إلى زيادة المشاركة العراقية في عملياته العامة وفي عمليات اتخاذ القرار وذلك لضمان استمراريته. رفض المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في اجتماعه في شهر آذار/مارس 2004 عرضاً للتعدّل الشروط المرجعية للمجلس يعطى بموجبه المراقبون العراقيون حق التصويت. وقد يؤدّي استبعاد العراقيين عن عضوية المجلس إلى رفض الحكومة العراقية منهجية المجلس واستنتاجاته بعد حلّه.

ويظهر الاطلاع على محاضرات اجتماعات المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ثغرات في إدارة سلطة التحالف المؤقتة للنفط العراقي واستمرارها في استبعاد العراقيين عن مراقبة إيرادات نفطهم. كما وأن المحاضر تثير القلق عن كيفية استمرار عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بعد انتقال السلطة إلى العراق في شهر حزيران/يونيو.

بجاء هذا التقرير العملية التي أدت إلى تأسيس المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وينظر في عمل المجلس حتى تاريخه كما يدرس الفرص والتحديات الأساسية التي يواجهها في مراجعة إدارة التحالف لإيرادات العراق.

## خلفية

تأسس كل من صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 في أيار/مايو 2003. يحتوي صندوق تنمية العراق على إيرادات النفط العراقي إضافة إلى كل الأصول المصادرة من حقبة صدام وما تبقى من أموال برنامج النفط مقابل الغذاء. وضمان إدارة أموال صندوق تنمية العراق شفافاً ولمصلحة الشعب العراقي فوض القرار 1483 تأسيس المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لمناظرة إدارة سلطة التحالف المؤقتة لإيرادات العراق حتى استعادة البلاد لسيادتها<sup>3</sup>.

وبعد أشهر من المشاحنات بين أعضاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة همر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والصندوق العربي للشئمة - ودين سلطة التحالف المؤقتة للاتفاق أخيراً على الشروط المرجعية للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وعلى حد قول أحد أعضاء مجلس

الأمن الذي أجرى مشروع مراقبة إيرادات العراق مقابلة معه فإن الشروط الأساسية التي وضعها واشنطن كانت خذ من دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ليقتصر على مراقبة مدققي الحسابات والتأكد من أن التدقيقات التي يقوم بها مدققون خارجيون ترقى للمعايير الدولية<sup>4</sup>.

إلا أن ذلك لم يكن مقبولاً بالنسبة للمؤسسات التي تشكل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة والتي أصرت على سلطة مراقبة أوسع. وأدى هذا الخلاف إلى خمسة أشهر من الركود أنفقت خلالها سلطة التحالف المؤقتة ما يقارب 3.9 بليون دولار من إيرادات العراق من دون أي تدقيق مستقل لتلك النفقات. ولم تتحرك الأمور إلا عشية انعقاد مؤتمر المالحين في مدريد في تشرين الأول / أكتوبر 2003 حين دفع تلهف الولايات المتحدة لجدب دعم المالحين إلى المهمة الصعبة الممنثلة في إعادة إعمار العراق للإذعان للشروط المرجعية التي كان أعضاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة مصرون عليها. وسمحت السلطات الموسعة للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة بموجب شروط المرجعية النهائية بما يلي:

- ◀ مراقبة صادرات النفط والغاز من العراق لضمان أن هذه المبيعات تتوافق مع أفضل الأسعار على السوق الدولية
- ◀ تدقيق الوصولات من مبيعات النفط التي بحوزة صندوق تنمية العراق في البنك الاحتياطي الفدرالي لنيويورك
- ◀ تدقيق كل المدخلات والمخرجات والاستثمارات والمسؤوليات التي تقع على عاتق صندوق تنمية العراق
- ◀ التأكد من أن النحوبات من صندوق تنمية العراق استعملت "للأهداف التي كانت مخصصة لها أساساً"
- ◀ القيام "بتدقيقات خاصة" للحد من إذا ما كانت أوجه أخرى من إدارة سلطة التحالف المؤقتة تنماشى مع القرار رقم I483 الصادر عن مجلس الأمن.

وعلى الرغم من التوصل إلى تفويض موسع للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، من شهران قبل أن عقد المجلس اجتماعه الأول في كانون الأول / ديسمبر 2003 وشهران آخران قبل أن تخطي المجلس المسائل الإجرائية وانتقل إلى اجتماع موضوعي عقد في شهر شباط / فبراير 2004. وكانت هناك زيادة لا خييار مدقق خارجي تتطلب استلام العروض قبل 18 شباط / فبراير. ومن شهر آخر قبل الموافقة على مدقق. والواقع أن هذا الأخير متعلق بشكل خاص باعتبار الفترة الزمنية لعمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة قصيرة. فسوف تحل هذه الهيئة عند تأسيس حكومة متعاقبة معترف بها دولياً وممثلة للشعب "ومن المتوقع تأسيس مثل هذه الحكومة في 30 حزيران / يونيو من هذا العام عندما تنتقل سلطة التحالف المؤقتة السيادية إلى العراق وتتحل بدورها. لا شك أن تفويض التدقيق الواسع النطاق يقع على عاتق المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وحياته القصيرة مسألان تجعلان مهمته مروعة. تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفويض الواسع الذي يخطى به المجلس الدولي للمشورة والمراقبة فإنه لا يستطع فرض العقوبات على سلطة التحالف المؤقتة بسبب سوء إدارة مالية ولا يمكنه إرغامها على التعاون مع مراقبي المجلس. فالعقوبة الوحيدة المفروضة ستكون من محكمة الرأي العام الدولي وبالتالي من المهزلة تركز الصحف اهتمامها على استنتاجات المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. ويبدو ومن مراجعة محاضر الاجتماعات أن سلطة التحالف المؤقتة منعوانة حتى الآن مع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

## تقفي مسار الأموال

ينوي المجلس الدولي للمشورة والمراقبة القيام بتدقيتين. سوف يغطي الأول الفترة بين شروع صندوق تنمية العراق وكانون الأول / ديسمبر 2003. وسوف يغطي الثاني الفترة بين كانون الثاني / يناير و30 حزيران / يونيو 2004 حين يتوقع أن تنتقل سلطة التحالف المؤقتة سيطرتها إلى حكومة انتقالية وتتحل بدورها. وسوف تنشر تقارير المدقيتين على موقع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بعد 30 يوماً من اعتماد المجلس لصيغتها النهائية.

في ظل سلطة التحالف المؤقتة، صدر العراق نفطاً خاماً تزيد قيمته عن 6.9 بليون دولار وذلك منذ سقوط حكومة صدام حسين في آذار/مارس 2003<sup>6</sup>. عمدت الولايات المتحدة ودول أخرى وبنيك الشووبات الدولية منذ شهر آذار/مارس 2003 إلى تحوّل حوالي 2.5 بليون دولار من الأصول المجمدة إبان حقبة صدام إلى صندوق تنمية العراق كما وجد مبلغ 1.3 بليون دولار داخل العراق ويفترض أنه وضع في صندوق تنمية العراق. هذا وحول برنامج النفط مقابل الغذاء الناتج للأمرام المتحدة ما يزيد عن 4 بلايين دولار لصندوق تنمية العراق في كانون الأول/ديسمبر 2003.

كما خرجت أموال طائلة من صندوق تنمية العراق. حتى تاريخه، أنفق الصندوق 6.9 بليون دولار<sup>7</sup> على البنية التحتية والإدارة والأمن ومشاريع أخرى<sup>8</sup>. وتصدر النوصيات حول إنفاق صندوق تنمية العراق عن مجلس مراقبة مراجعة البرامج<sup>9</sup> الواقع تحت سيطرة التحالف وترفع للإداري بول بر من إقرارها. بعد أن تعرضت لانتقادات لاذعة بدأت سلطة التحالف المؤقتة تنشر المعلومات عن تدفق الأموال من وإلى صندوق تنمية العراق رغم أن رفع التقارير ما زال يقتصر بالإجمال على العاميات. كما وبدأ مجلس مراجعة البرامج مؤخراً برفع التقارير عن مصادر التمويل التي تستعمل لتغطية النفقات التي تقرها. وبما أنه بإمكان مجلس مراجعة البرامج الحصول على مصادر رعدة للتمويل مثل الاستملاكات الأمريكية والمليزية العراقية وصندوق تنمية العراق فإن غياب التفاصيل عن مصادر التمويل أدت إلى لبس حول زمان وكيفية استعمال أموال النفط العراقي. وسنح غياب الشفافية في هذا المجال أذنهاكات محتملة كما حصل واستعملت إيرادات عراقية من صندوق تنمية العراق لدفع مبالغ لشركة هاليورتون بعد أن رفض الكونغرس الأمريكي استعمال استملاكاته لدفع العقود التي لا تنتج عن مناقصة منافسة مثل عقد هاليورتون<sup>10</sup>.

إضافة إلى تدقيقاته طلب المجلس الدولي للمشورة والمراقبة من سلطة التحالف المؤقتة معلومات عن المسائل الأساسية كالروابط بين مدفوعات مجلس مراجعة البرامج والتحقيق الفعلي للبرامج؛ عملية الشراء من قبل سلطة التحالف المؤقتة؛ كيفية قيامها بمبيعات النفط والغاز؛ ودورها في التدقيق

الداخلي للحسابات. لقد قدمت سلطة التحالف المؤقتة بيانين من هذا النوع إلا أنهما لم ينشرا. وفي إطار المهمة التي أخذها المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بان يكون شفافا للغاية في عملياته بنعين عليه نشر النص الكامل أو على الأقل ملخصا عن تقريري سلطة التحالف المؤقتة. لكن محاضر اجتماعات المجلس الدولي للمشورة والمراقبة تشير إلى قلق المجلس والذي يتركز على ما يلي:

### قياس استخراج النفط

بما أن سلطة التحالف المؤقتة لا تقس حاليا كمية النفط المستخرجة بسنحيل تحدد الكميات المسروقة قبل وصول النفط إلى المصافي ومرافق الشحن والأنابيب<sup>II</sup>. لا تتضمن محاضر اجتماعات المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بياني سلطة التحالف المؤقتة ولذا نجهد الخطوات التي اتخذتها السلطة للتخلص من هذه الثغرة الداخلية. بوصى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بحل طارئ للحكم بموجب الضعف ذاك.

### عقود أحادية المصدر

أعرب المجلس الدولي للمشورة والمراقبة عن قلقه بعد استعمال أموال صندوق تنمية العراق لدفع نفقات عقود أسندت إلى شركة هاليورتون من دون مناقصة منافسة. ولأن هاليورتون عرضة لتحقيق جنائي من قبل البنناغون ووزارة العدل عن عدة تهمة تتعلق بعملها في العراق وتم وقف عدد من مدفوعات الحكومة الأمريكية<sup>I2</sup>. كان اسنملاك الكونغرس الأمر يكي العام الماضي بقيمة 8.4 بليون دولار يحدد أنه لا يمكن استعمال الأموال لدفع أي عقد تزيد قيمته عن خمسة ملايين دولار إن لم يبرر بواسطة "منافسة تامة ومفوحة"<sup>I3</sup>. وعوضا عن ذلك تم السد يد لشركة هاليورتون من أموال صندوق تنمية العراق. بعرض لجوء سلطة التحالف المؤقتة إلى استعمال أموال صندوق تنمية العراق للدفع لشركة هاليورتون غير مقبول لأنها بذلك تطلب من العراقيين دفع ثمن ممارسات الشراء السيئة المعتمدة من قبل الحكومة الأمريكية. وقد أشارت سلطة التحالف المؤقتة في بيانها إلى أنه لم يبرر مراجعة عقود أحادية المصدر منذ كانون الثاني/يناير 2004م غير أن بعض العقود المبرمة عام 2003م زالت جارئة. كما ويطنم

النموذج الأحادي على مستوى التعاقد الفرعي. فعند ما يكون العقد من نوع "التكليف مع مكافئة" (أي أن المقابل يتقاضى كل النفقات التي يتحملها زائد دفعة إضافية) تتنعد تكاليف غياب المنافسة على مستوى التعاقد الفرعي إلى العراقيين ورافعي الضرائب الأمريكيين. وقد ترك المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لنفسه فرصة القيام بتدقيق خاص لبعض العقود الأحادية المصدر. وقد تكون النحقيقات الأمريكية الداخلية وبعض الانتقادات الموجهة ضد ممارسات التعاقد في العراق قد شجعت المجلس الدولي للمشورة والمراقبة خلال اجتماع أذات / مارس على رفع إمكانية إطلاق تحقيق لتدقيق خاص لأموال صندوق تنمية العراق التي تدفع لشركة هاليورتون مقابل شراء النفط بأسعار مضخمة ومن دون أي مناقصة منافسة.

### معلومات مالية

حدد المجلس الدولي للمشورة والمراقبة سلطة التحالف من أن التقارير التي رفعها صندوق تنمية العراق لا ترقى لمعايير المحاسبة الدولية في رفع التقارير المالية. ولاحظ المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أن سلطة التحالف المؤقتة تمتلك المعلومات التي يجب تأمينها لكي تكون التقارير بمستوى المعايير تلك. إلا أن الملاحظات لا تذكر إذا ما كانت سلطة التحالف المؤقتة تنوي تحسين عملية رفع التقارير حول صندوق تنمية العراق.

### المقايضة

سعيًا من سلطة التحالف المؤقتة للتعويض عن النقص في النفط المكرر والكهرباء في العراق باشرت إلى مقايضة النفط العراقي المشتري والخام مع الدول المجاورة. إلا أنه لم يرفع التقارير عن هذا التبادل في حسابات صندوق تنمية العراق كما هو مطلوب بموجب القرار رقم 1483 الصادر عن مجلس الأمن. وأشارت سلطة التحالف المؤقتة إلى أنها سنبحث عن سبل ضمان إبداء إيرادات معادلة لتلك المبادلات في صندوق تنمية العراق. لكن حسابات صندوق تنمية العراق لا تعكس قرار بشأن هذه المسألة.

## الملكية العراقية

لم تعط الصيغة الأولى للشروط المرجعية للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة العراقيين دوراً في عمل المجلس<sup>14</sup>. ودعت الشروط المرجعية تلك إلى عضوية المؤسسات الأربعة الحالية (الأمر المتحدة والصندوق العربي للشئمة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) إضافة إلى أعضاء إضافيين يعينوا من قبل سلطة التحالف المؤقتة أو من قبل المجلس بعد الحصول على موافقة السلطة. ورغم أن الشروط المرجعية النهائية سمحت بانضمام مراقبين عراقيين لا يمنعون بحق التصويت ما زالت الشروط غير كافية وذلك لأن تلك الشروط النهائية لا تمنح الفرصة لمشاركة العراقيين على قدم المساواة مع الأعضاء الحاليين<sup>15</sup>. وتعتمد المشاركة العراقية في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة على النظر في إدارة قوة التحالف المحتملة لإيرادات العراق خلال السنة الماضية وهي مراقبة أساسية لإضفاء الشرعية على استنتاجات المجلس. أضف إلى ذلك أن البلاد التي سنسعيد سيادتها قريباً وهي في مسهل تاريخها الحديث لم تعرف حتى الآن إدارة غير فاسدة لمواردها الواسعة. ويمكن للعراق أن يحدث سابقة هامة من خلال المشاركة الفعالة في عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

ويمكن للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة "بعد النشاور مع إداري سلطة التحالف المؤقتة" إضافة خمسة مراقبين لأعضائه الأربعة يختارهم من قائمة "من شعبين مستقلين ذوي كفاءة على أن يكون من بينهم عراقيين يعينهم مجلس الحكم العراقي"<sup>16</sup>. وقر المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في اجتماعه الأول السماح لسلطة التحالف المؤقتة بنقد برتر شيجاتها والسعي إلى الحصول على خمسة أسماء إضافية من قبل مجلس الحكم العراقي للنظر فيها. تم التصديق على ثلاثة مراقبين من بينهم:

◀ دوف زاخيم، نائب وزير الدفاع (مراقباً للحسابات) عينه سلطة التحالف المؤقتة

◀ د. مهدي الحافظ، وزير التخطيط والتنمية ورئيس المجلس العراقي للمراجعة الاستراتيجية لإعادة أعمار العراق الذي مرشحته مجلس الحكم العراقي

◀ البروفيسور مهدي هادي الحفاجي، مرشحته مجلس الحكم في العراق .

وحض الاجتماع الأخير للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة الذي عقد في I7-I8 آذار/مارس ممثل أحد المراقبين العراقيين د. مهدي الحافظ الذي مثله نائبه فائق علي عبد الرسول . كما حضر الاجتماع عضوان من المجلس العراقي الأعلى للتدقيق ولكنهما لم يردا على الكوناقين .

ومن موطن ضعف المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أنه لا يضر أعضاء عراقين بحق لهم التصويت . وطلب المراقب العراقي خلال الاجتماع الذي عقد في I7-I8 آذار/مارس أن يمنح ممثلو مجلس الحكم العراقي حق التصويت . ويمكن منح هذا الحق من خلال اقتراح تعدل على الشروط المرجعية الذي يتطلب موافقة بالإجماع من قبل أعضاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ومشاورة مع سلطة التحالف المؤقتة . إلا أن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ترد في إدخال التعديل ورفض الطلب<sup>17</sup> .

قد يقلل الفشل في منح العراقيين حق التصويت من قيمة عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة . يعترف أعضاءه بأهمية إيجاد صيغة لنقل وظائف المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إلى كيان عراقي بعد انتقال السلطة إلى حكومة انتقالية في الصنف المقبل . كما وأطلق المجلس الدولي للمشورة والمراقبة استشارات مع المجلس العراقي الأعلى للتدقيق بشأن هذا الانتقال . إلا أن المشاركة العراقية في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لا تزال بخدها الأدنى . وتبقى أفضل طريقة لضمان استمرار عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة هي منح العراقيين مشاركة أكبر في العملية . فإن شعرا مسؤولون العراقيون عن مراقبة أموال العراق أنهم لا يستطيعون إلا أن يكونوا مراقبين في عملية بدورها آخرون من غير المتوقع أن يعتمدوا واستنتاجات المجلس ومنهجياته . هذا وقد تساعد عضوية كاملة للعراقيين في المجلس على تحسين حضورهم اجتماعاته المستقبلية .

## خاتمة وتوصيات

إن تأسيس المجلس الدولي للمشورة والمراقبة هو خطوة مرحب بها وكانت ضرورية منذ زمن بعيد وذلك للإشراف على إدارة سلطة التحالف المؤقتة لبلايين الدولارات من الأموال التي تنتج عن عائدات النفط العراقي والأصول المجمدة. ولقد ساهمت المسائل التي طرحها الأعضاء في تحديد مواطن ضعف التحكم المالي لسلطة التحالف المؤقتة إضافة إلى سبل التعويض عن هذا الضعف. ويشكل الموقع الإلكتروني للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة مصدراً للمعلومات. إلا أن مهمة المجلس واسعة النطاق ويجب أن تنجز في فترة زمنية قصيرة للغاية. لن يكون عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إلا أساساً لحقبة جديدة من إدارة شفافة للإيرادات في العراق، إلا إذا شعر العراقيون أنهم جزء من العملية. في ما يلي بعض التوصيات لجعل المجلس أكثر شمولية وفعالية:

◀ السعي إلى التوصل إلى تفويض من الأمر المنحدرة للعمل إلى ما بعد 30 حزيران/يونيو 2004: باعتبار الناخير الذي عانى منه المجلس الدولي للمشورة والمراقبة والمهمة الواسعة التي يواجهها في تدقيق مدخلات وعائدات ممتدة على أكثر من عام من العمل في بيئة سريعة التغير، لن يتمكن المجلس من إنهاء التدقيق النامر لحسابات صندوق تنمية العراق قبل 30 حزيران/يونيو 2004. ويجب إعادة التأكيد على التزام مجلس الأمن بمساعدة المجلس على إنهاء مهمته بموجب قرار جديد صادر عن الأمر المنحدرة بسماع المجلس بالمحافظة على تشكيلته وعلى تمثيله لنهاية 2004 وإن اقضى الأمر في 2005 وذلك حتى الانتهاء من تدقيق حسابات صندوق تنمية العراق. ويجب إشراك أعضاء مجلس الحكم العراقي في صياغة هذا القرار كما يجب السعي والحصول على تصديق الحكومة الانتقالية العراقية قبل 30 حزيران/يونيو.

◀ إشراك أعضاء عراقيين يحقق لهم التصويت: بما أن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة سوف يخلد هذا العام، فإن الطريقة الأفضل لضمان استمرار مساعيها هو منح العراق حصة المالك فيه. ويتوقع أن يستلم المجلس العراقي الأعلى للتدقيق عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. فأشراك شخص من مجلس التدقيق عضو في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة من شأنه أن يفتح فرصة جيدة لنقل المعرفة لهذا الشخص.

◀ تشجيع تدقيق خارجي للحسابات ونشر النتائج في أقرب وقت ممكن: وافق المجلس الدولي للمشورة والمراقبة على تدقيق خارجي للحسابات في 24 آذار/مارس وذلك بعد ما يقارب خمسة أشهر من إنشاء المجلس. وفي 5 نيسان/أبريل أعلنت سلطة التحالف المؤقتة أن عقد التدقيق لصندوق تنمية العراق وقع من قبل شخص رشحه السلطة وشركة وافق عليها المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وهي شركة KMPG Audit & Risk Advisory Services. وبحسب البيان الصحفي الصادر عن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة "الشركاء المتعاقدون هم ميشال بيكار وعبد الكريم الأدهمي... إضافة إلى ذلك، سوف يضر فريق تدقيق الحسابات لدى شركة KPMG، عند الضرورة، شركاء متخصصين عالميين<sup>18</sup>". لم يبق سوى أشهر قليلة أمام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للقيام بمهام تدقيق الحسابات وبالتالي لا يمكنه أن يضع المزبذ من الوقت. هذا ويدعنا على المجلس أن يؤمن المعلومات عن نطاق نشاطات مدققي الحسابات لشح ما إذا كان مدقق الحسابات سوف ينظر في كل أوجه تفويض المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أمراته سيكتفي ببعض المسائل المختارة. كما يدعنا دعوة موظفي المجلس العراقي الأعلى للتدقيق للعمل مع مدققي الحسابات لكي يتعلموا الممارسات الأفضل التي قد يستعملوها في عملهم.

◀ ترجمة محتويات الموقع الإلكتروني للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة إلى اللغة العربية: من المهمات التي يمكن العراقيين من رؤية المواد التي ينشرها المجلس الدولي للمشورة والمراقبة كي يتأكدوا من

أن المجلس يقوم بمهامه لضمان أن إيرادات نـفـط العراق تستعمل لصالح الشعب العراقي. وبما أن هناك عدد قليل من العراقيين ينكلمون الإنكليزية، فيجب توفير هذه المواد باللغـة العربية لنشرها كمطبوعات وعلى موقع المجلس الإلكتروني. وقد يكون الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو عضو في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أفضل من يمكنه تأمين مثل هذه التـرـجـمـات. عند نشر هذا التقرير، كان المجلس الدولي للمشورة والمراقبة قد بدأ بنشر روابط لترجمات عربية على موقعه الإلكتروني<sup>19</sup>. يجب الاستمرار في هذا التطور الإيجابي لإدراج كل الوثائق والموارد الأساسية، مثل محاضر الاجتماعات والبيانات الصحفية على الموقع الإلكتروني للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

◀ نشر معلومات عن بيانات سلطة التحالف المؤقتة: لقد عقدت سلطة التحالف المؤقتة اجتماعات عدة مع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بخصوص صندوق تنمية العراق ومبيعات النفط والغاز ومسائل أخرى تتعلق بنفوذ المجلس. وتعدّطي اجوبة أعضاء المجلس على البيانات معلومات أساسية عن مواطن الضعف في آليات التحكم المالي والخطوات الضرورية للتعويض عنها. إلا أن اجتماعات المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لا تتضمن أي معلومات عن تلك البيانات. فعلى المحاضر المستقبلية أن تلخص محتوى البيانات لإعطاء صورة أوضح عن كيفية إدارة أصول العراق.

## ملحق ملخص للمدفوعات من صندوق تنمية العراق حتى ٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٤<sup>٢٠</sup>

\$7,144,437.50	الزراعة
\$160,077,500.00	برنامج الرد السريع
\$20,000.00	البنية التحتية للاتصالات
\$179,060,525.90	البرامج الاقتصادية
\$2,510,250.00	أقسام الإطفاء
\$1,025,275,407.28	صادرات النفط
\$13,887,297.37	الحج
\$1,565,005.70	الصحة
\$21,300,000.00	النشاطات الإنسانية
\$28,252,323.80	استيراد الكهرباء
\$12,657,436.00	جهاز الدفاع المدني العراقي
\$885,733,893.24	شؤون وزارية
\$3,373,516,240.04	مشاريع وزارية
\$81,723.64	مختلف
\$79,708,572.18	برنامج النفط مقابل الغذاء
\$55,594,090.52	الشرطة / الأمن
\$266,513,969.00	البرنامج الإقليمي للرد السريع
\$33,002,966.41	إعادة الإعمار
\$68,731,382.46	إعادة البنية التحتية للكهرباء
\$80,197,742.82	إعادة البنية التحتية للنفط
\$2,563,261.85	سيادة القانون / حكومة
\$128,362,523.50	شراء القمح
\$910,000,000.00	البرنامج العالمي للتغذية
\$7,335,756,549.21	

# هوامش

1. الموقع الإلكتروني للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة [www.iamb.info](http://www.iamb.info)
2. جوشوا شافين، "التركيز على هاليبورتون يسهم في التعيم على مشاكل أعمق"، فاينانشيال تايمز، 30 آذار / مارس 2004.
3. انظر الفقرة 14 من القرار 1483 الصادر عن مجلس الأمن
4. مشروع الشروط المرجعية الأولى للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، 11 حزيران / يونيو 2003 ومقالة مشروع مراقبة إيرادات العراق مع ممثل عضو في مجلس الأمن بفضل عدم الإفصاح عن اسمه، أيلول / سبتمبر 2003
5. يمكن الاطلاع على الشروط المرجعية للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة على موقع المجلس الإلكتروني [www.iamb.info](http://www.iamb.info)
6. رويترز، "صادرات نفط العراق تصل إلى ستة بلايين دولار"، 3 آذار / مارس 2004. انظر أيضاً موقع سلطة التحالف المؤقتة عن كشف الحاسبة لصندوق تنمية العراق تحت مصادر واستعمالات، "عائدات النفط". [www.cpa.gov](http://www.cpa.gov)
7. انظر الملحق لتقسيم النفقات حتى تاريخه بحسب موقع سلطة التحالف المؤقتة
8. انظر موقع سلطة التحالف المؤقتة عن كشف الحاسبة لصندوق تنمية العراق تحت ملخص المدفوعات [www.cpa.gov](http://www.cpa.gov)
9. مجلس مراجعة البرامج يضمن 11 عضواً واحداً منهم فقط عراقي (وزير المالية)
10. سوبليمينغ، "هاليبورتون تحصل على المزيد من الأعمال في العراق"، رويترز، كانون الأول / ديسمبر 2003
11. محاضر اجتماع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المنعقد في مكاتب الصندوق العربي في الكويت في 17 و18 آذار / مارس 2004. للمزيد من المعلومات عن تهريب النفط انظر "وزارة النفط تدهم المهربين"، إيرال كيريس، 14 كانون الثاني / يناير 2004؛ "السوق السوداء تثقل كاهل النفط العراقي والبنطاغون يسعى إلى ازدهار تجارة سرقة الشحنات"، سان فرانسيسكو كرونكل، 22 تشرين الأول / أكتوبر 2003.
12. "تحقيق جنائي بطل هاليبورتون"، أخبار 24. BBC شباط / فبراير 2004، <http://news/bbc.co.uk/2/hi/business/3515653.stm>
- وسوبليمينغ، "الولايات المتحدة توقف تسديد 15 بالمائة من فاتورة هاليبورتون"، رويترز، 17 آذار / مارس 2004، [http://biz.yahoo.com/rb/040317/iraq\\_halliburton\\_2.html](http://biz.yahoo.com/rb/040317/iraq_halliburton_2.html)
13. HR 3289، 3 تشرين الثاني / نوفمبر 2003

14. حصل مشروع مراقبة إيرادات العراق على نسخة من مشروع الشروط المرجعة في تموز / يوليو 2003 من مصدر مجهول من الأمم المتحدة.
15. انظر [www.iamb.info](http://www.iamb.info) ، جزء فرعي بعنوان "terms of reference" (الشروط المرجعية) وذلك للحصول على الشروط المرجعية الرسمية للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.
16. الشروط المرجعية ، المجلس الدولي للمشورة والمراقبة
17. المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. محاضر الاجتماع المنعقد في مكاتب الصندوق العربي في الكويت في 17 و18 آذار / مارس 2004.
18. المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ، بيان صحفي ، بيان صادر عن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة حول العراق ، 5 نيسان / أبريل 2004 ،  
<http://www.iamb.info/pr/pro40504.htm>
19. حتى الآن ترجم موقع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إلى العربية نص القرار 1480 الصادر عن مجلس الأمن والشروط المرجعية للمجلس. انظر [www.iamb.info](http://www.iamb.info) الجزء الفرعي بعنوان "Arabic Documentation" (الوثائق بالعربية)
20. انظر موقع سلطة التحالف المؤقتة ، الحاسبة في صندوق تنمية العراق تحت جزء الميزانية والمالية.  
[www.iraqcoalition.org](http://www.iraqcoalition.org)

© 2004 ، جميع الحقوق محفوظة لمعهد المجتمع المفتوح.  
أثوني رشتير : مدير المبادرات الشرقية ومشروع آسيا الوسطى وأوروبا  
سفيلانا تساليك : مديرة مشروع مراقبة الإيرادات  
عصام الخفاجي : مدير مكتب مراقبة إيرادات العراق ببغداد  
جولي مكارشي : باحثة

يعمل مشروع مراقبة إيرادات العراق على مراقبة قطاع النفط العراقي لضمان حسن إدارته بحسب أرفع معايير الشفافية وللتأكد من أن عائدات الثروة النفطية القومية تندفق إلى الشعب العراقي. يكمل مشروع مراقبة إيرادات العراق المبادرات السابقة لمعهد المجتمع المفتوح لمراقبة إيرادات قطاعات استخراج الموارد الطبيعية.  
لا شك أن غياب المراقبة الجديدة للموارد النفطية في أقطار عديدة من العالم أدى إلى انتشار الفساد وزيادة فقر الشعوب واستغلال السلطة السياسية. يأمل معهد المجتمع المفتوح، من خلال حث الحكومات على المعالجة المبكرة لهذه المسائل، مساعدة العراق على تفتاد هذا المطب.

يدعم معهد المجتمع المفتوح حالياً مبادرة أطلقت حديثاً تحت عنوان مشروع مراقبة إيرادات بحر قزوين الذي يراقب تطورات إنتاج النفط في حوض بحر قزوين. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في إدارة عائدات النفط والغاز الطبيعي.

وواقع أن العراق يواجه تحديات تفوق تلك التي تواجهها منطقة قزوين. فإذا ما أراد العراق أن يتحول إلى مجتمع ديمقراطي منفتح عليه أن يعزز المؤسسات الشفافة والمسؤولة لضمان إدارة نزيهة للعائدات النفطية.

وهناك حاجة ماسة إلى مراقبة عائدات العراق نظراً لوضع الاحتلال الذي تخضع إليه البلاد. وعلى كل من سلطة التحالف ومجلس الحكم في العراق وضع قواعد لضمان الشفافية التامة في ما يتعلق بعائدات العراق النفطية. ومن شأن ذلك أن يمهّد للاستقرار والديمقراطية في العراق وأن يحمي سلطة التحالف من اتهامات الاستيلاء خلال فترة الإشراف على إعمار العراق.

معهد المجتمع المفتوح هو مشروع خاص ومؤسسة مانحة للهبات تتخذ نيويورك مقراً لها. وقد أطلق المعهد عدداً كبيراً من المبادرات حول العالم تهدف إلى تعزيز المجتمع المفتوح من خلال وضع السياسات الحكومية ودعم التعليم ووسائل الإعلام والصحة العامة وحقوق الإنسان والمرأة إضافة إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

لمزيد من المعلومات الاتصال بـ:

Iraq Revenue Watch program

Open Society Institute

400 West 59th Street

New York, New York 10019

USA

بريد إلكتروني : irw@sorosny.org

صفحة الويب : <http://www.iraqrevenuewatch.org>

صممت هذه الصفحة من قبل | شركة Criscola Design

